العميل بفريق وطني .
المحاولة الثانية هي التي حددت فيها جريدة فتح ست صفات للسلطة الوطنية هي :
« اولا : ان تملك سيطرة كاملة على كافة اجهزة الجيش والامن والدولة .
ثانيا : ان تقوم بتطهير كل هذه المؤسسات من العملاء والحاقدين من اعداء الشعب والثورة .
ثالثا : ان تقوم على الفور بمحاكمة كل المجرمين والقتلة الذين ارتكبوا المذابح البشعة بحق الشعب.
رابعا : ان تختفي كافة اشكال التعبئة الاجرامية الحاقدة التي تمارسها السلطة العميلة داخل الجيش وبين المواطنين .
خامسا : ان يبنى التلاحم المصيري بين القوات المسلحة الوطنية وبين الثورة حتى يمكن التفرغ بكامل قوتنا بالتوجه للعدو الذي يحتل ارضنا .
سادسا : ان يتم تامين جو من الامن الكامل بتصفية كل الجيوب العميلة والمنظمات المشبوهة ، حتى يطمئن ثوارنا الى سلامة ظهورهم ولامن وطمانينة جماهيرهم اثناء توجههم لقتال المحتل »(٦).
ان هذه المواصفات الست للسلطة الوطنية تتجاهل اي اشارة لموضوع التسوية السياسية ومشروع روجرز . وهي في حقيقتها مواصفات حكومة وطنية، وليست مواصفات سلطة وطنية . اي انها دعوة لتغيير الحكومة بحكومة جديدة ذات صفة وطنية من جهة ، وذات صلاحيات من جهة اخرى ، وليست ابدا دعوة لتغيير النظام من أساسه . وكل ما يهم فتح من هذه الحكومة ان تؤمن حالة من الامن والاستقرار الداخلي ، اذ انها لا تطالبها باي مهام اقتصادية او عسكرية او سياسية من نوع جديد . وجريدة فتح لا تحدد الجهة التي يتوجب عليها ان تحقق صيغة « السلطة الوطنية هذه » ، ولكن ما دام الموضوع يتناول تغيير الحكومة وليس تغيير النظام ، يصبح من المنطقي القول بأن هذا الطلب موجه الى الملك بصفته الجهة التي يحق لها اقالة او تشكيل اي حكومة جديدة داخل نظامه .
وقد كانت اللجنة المركزية اكثر وضوحا في معالجة الموضوع ، اذ دعت الملك صراحة الى انجاز هذه المهمة حين اعلنت انها توصلت الى قناعة تامة بأن « الواجب الوطني المقدس لانقاذ وحماية البلاد والشعب والثورة الفلسطينية ، اصبح يقضي ابعاد هذه العناصر المتآمرة عن مواقع السلطة ، واستبدالها بعناصر وطنية موثوقة ، لكي تصبح السلطة سلطة وطنية ... وان اللجنة المركزية تناشد الملك حسين ... بأن يفصل العناصر الفاسدة والعميلة عنه »(٧).
واذا كانت هذه الاستشهادات المعبرة عن موقف فتح الدفاعي هي الطابع العام الذي عبرت عنه صحيفتها ، الا اننا نجد خروجا عن هذا الخط العام في بعض الاحيان ، فعشية انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الاستثنائي لبحث مشروع روجرز دعت صحيفة فتح المجلس الى « ان ينتقل من موقف الرفض الى موقف احباط المشروع ، اي من سلبية الرفض الى ايجابية الافشال . أبواب الانتصار مشرعة لان بنادق الثوار تحت التنشين ، وما على المجلس الوطني الا ان يدخل باب الانتصار »(٨).
والمرة الثانية التي خرجت فيها فتح عن خطها الدفاعي العام كانت في ندوة فلسطين العالمية الثانية التي عقدت في عمان ، فقد نشرت جريدة فتح نص الحوار التالي بين احد أعضاء الندوة وبين احد مسؤولي فتح بعد ان القى كلمة فيها .
« سؤال : ما هو المقصود بأن تكون عمان هانوي الثورة ، وما هي الوسائل لتصبح كذلك ؟
جواب : يتم ذلك بتثوير كافة الاوضاع ، بتنظيم الشعب في مؤسسات ، وتسليحه ، وتدريبه ، بناء اقتصاد ثورة متكامل ، وان تتغير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين ابناء الشعب لتقوم على أساس العدالة الاجتماعية دون اي استغلال . ويتحقق ذلك بأن تصبح السلطة في البلد ، سلطة ثورية »(٩).
نلاحظ هنا كلاما واضحا عن السلطة الثورية وعن مواصفاتها الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية . ولكن جوابا في ندوة يبقى اقل دلالة من افتتاحية رسمية . كما أن هذا الجواب يتناقض مع الخط العام الذي عبرت عنه الصحيفة باستمرار ، كما يتناقض مع مواقف فتح في المجلس الوطني ، حيث رفضت أن تذهب الى ما هو ابعد من صيغة « معقل الثورة » بدون تحديد . وقيمته الوحيدة كما يبدو، انه يتنافى مع الخط العام لحركة فتح اكثر مما يعبر عنه .
الاسلوب الثاني في مواجهة الازمة ، مثلته الجبهة الشعبية الديمقراطية وهو أسلوب التحريض الجماهيري ، لتوسيع اطار النضال من اجل انشاء السلطة الوطنية . وقد كانت الجبهة الديمقراطية واضحة تماما في التعبير عن نفسها ، منذ بدأت